

Distr.: General
2 April 2008
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٨١ (٢٠٠٧)، المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، والذي مدد مجلس الأمن بموجبه ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، منذ تقريره المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (S/2008/38).
- ٢ - وقد واصل ممثلي الخاص قيادة البعثة. وساعده كبير المراقبين العسكريين، اللواء نياز محمد خان خطاك (باكستان). وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، كان قوام البعثة يبلغ ١٣٤ مراقبا عسكريا و ١٨ ضابط شرطة (انظر المرفق).

ثانيا - العملية السياسية

- ٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة جهودها الرامية إلى الحد من تصاعد التوترات في منطقة النزاع وتيسير الحوار بين الجانبين الجورجي والأبخازي. ولا يزال النهج العام المتبع في تسوية النزاع يكمن في أن وجود حوار ناجح بشأن الأمن، وعودة المشردين داخليا واللاجئين، والإنعاش الاقتصادي، ومعالجة المسائل الإنسانية، سيساعد على التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع، مع مراعاة المبادئ الواردة في الوثيقة المعنونة "المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي" ورسالة إحالتها (انظر S/2002/88، الفقرة ٣) والأفكار الإضافية التي طرحها الجانبان.
- ٤ - وواصل ممثلي الخاص إجراء اتصالات منتظمة مع كلا الجانبين، وكذلك مع مجموعة أصدقاء الأمين العام، في تبليسي وفي عواصم بلدان المجموعة. ورغم ما بذله من جهود، ظلت عملية المفاوضات معلقة نظرا إلى استمرار إصرار الجانب الأبخازي على انسحاب الأفراد



الجورجيين المسلحين من منطقة وادي كودوري العليا كشرط مسبق لاستئناف المفاوضات مع الجانب الجورجي.

٥ - وفي يومي ١٨ و ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اجتمع كبار ممثلي مجموعة أصدقاء الأمين العام في جنيف، ورأس الاجتماع الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وكان الغرض من الاجتماع هو استعراض التطورات التي استجّدت في عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة منذ اجتماعهم الأخير في بون يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (انظر S/2007/439، الفقرات ٨-١٤). ومناقشة سبل ووسائل الدفع قدما بعملية تسوية النزاع. وقد شارك وفد من جورجيا وأبخازيا في المناقشة.

٦ - وفي الاجتماع، شدد الجانب الجورجي على الأهمية الحيوية للالتزام المجتمع الدولي بالحفاظ على سلامة جورجيا الإقليمية وسيادتها، على النحو الذي يتجلى في قرارات مجلس الأمن. وتعهد بدفع عملية تسوية النزاع إلى الأمام في خطوات تدريجية. وأشار إلى التقدم المحرز في تنفيذ التدابير التي نوقشت في جنيف وبون عام ٢٠٠٧، بما في ذلك التحقيق في اختفاء ديفيد سيغوا (انظر S/2007/588، الفقرات ٥-٧) الذي يجريه فريق تقصي الحقائق المشترك، وبرنامج الإنعاش في منطقة النزاع، ومسألة المفقودين. وأعلن، بصفة خاصة، أنه قد وفى بالتزاماته فيما يخص منطقة وادي كودوري العليا وأن هذا أمر يمكن التحقق منه بفضل ما اتُخذ من تدابير للشفافية من قبيل إنشاء قاعدة لفريق البعثة هناك. وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي بناء على ذلك حذف هذه المسألة من جدول الأعمال. وفيما يخص الأمن أيضا، رأى الوفد الجورجي أنه من الممكن التوصل فورا إلى حلّ للمسائل المعلقة فيما يتصل باستئناف الحوار الأمني. وشدّد الوفد الجورجي على أنه ينبغي توسيع نطاق تحقيقات فريق تقصي الحقائق المشترك لتشمل ٣٢ حالة أخرى.

٧ - وأكّد الجانب الجورجي استعدادده للاشتراك مع الجانب الأبخازي في وضع وتنفيذ مقترحات محدّدة وملموسة وقائمة على النتائج ترمي إلى زيادة الثقة وتعزيز التواصل بين الشعبين وإقامة الروابط المتينة بين المجتمعين المدنيين. وفي هذا الصدد، أكّد الوفد الجورجي على انتهاجه نهجا إنسانيا، لا سياسيا، نحو بناء الثقة. وأكد على استعدادده لوضع استراتيجيات استباقية أحادية الجانب للاتصالات باستخدام وسائل منها الإعلام، وذلك لتخفيف حدة التوترات وتهيئة الأجواء لحدوث مصالحة بين المجتمعين الجورجي والأبخازي. وفي هذا السياق، دعا الوفد المجتمع الدولي إلى مساعدة الصحفيين الجورجيين والأبخاز على الاطلاع على المعلومات بصورة مباشرة. وكبداية، أعرب الجانب الجورجي عن استعدادده لاستقبال الصحفيين الأبخاز. ومن بين مجموعة من المقترحات المحددة، ركّز الجانب الجورجي

على إقامة الروابط الاقتصادية ورفع الجزاءات الاقتصادية، شريطة الوصول إلى اتفاق مع الجانب الأبخازي بشأن عدد من المسائل، منها الأساليب المتبعة لكفالة حرية حركة الأشخاص والبضائع، والضمانات الأمنية، بما في ذلك ما يتصل بعودة المشردين داخليا واللاجئين بصورة آمنة وكريمة. وشدد الجانب الجورجي على أن الأنشطة الاقتصادية المشتركة يمكن أن تكون أفضل الآليات الكفيلة ببناء الثقة. وفي هذا الصدد، كرر الجانب الجورجي الإعراب عن استعداده لبحث مزيد من السبل المحددة لتنفيذ التوصيات التي صدرت في بون بخصوص الاتصالات البحرية. وأعرب الجانب الجورجي أيضا عن استعداده لإعادة النظر في مجموعة الوثائق المعدّة عام ٢٠٠٥ بشأن عدم استعمال القوة وعودة المشردين داخليا واللاجئين، وذلك مع مراعاة ما استجد من ظروف. وبصفة عامة، أعلن الجانب الجورجي اعتماده التوصل إلى نُهج جديدة ومبتكرة لتنفيذ تدابير بناء الثقة.

٨ - وأشار الجانب الأبخازي مستشهدا بتقريره السابق، إلى أن الأمم المتحدة قد وصفت في الآونة الأخيرة عملية المفاوضات بأنها جامدة تماما، ودعا الأمم المتحدة ومجموعة الأصدقاء إلى إعادة النظر، بناء على ذلك، في نهجها إزاء تسوية النزاع. وشدد الجانب الأبخازي، بوجه خاص، على ضرورة أن يراعي الوسطاء الدوليون، بصورة أكثر اتزاناً، المبدأين الدوليين المتمثلين في حق تقرير المصير والسلامة الإقليمية، وخاصة في ضوء المقررات الصادرة في الآونة الأخيرة بشأن كوسوفو. وتحقيقاً لتلك الغاية، اقترح الجانب الأبخازي اتخاذ ورقة الموقف الأبخازي المعنونة "مفتاح المستقبل" والمقدمة في عام ٢٠٠٦، أساساً لمفاوضات التسوية الشاملة التي تجرى في المستقبل عوضاً عن الوثيقة المعنونة "المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي" (انظر الفقرة ٣ أعلاه).

٩ - وفي الوقت ذاته، أكد الجانب الأبخازي اعتماده مواصلة التعاون مع عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، والوفاء بالالتزامات التي قطعها على نفسه في إطار عملية السلام. وبوجه خاص، أكد الوفد الأبخازي مجدداً التزامه بتنفيذ تدابير بناء الثقة التي اقترحتها مجموعة الأصدقاء. وشدد على المسائل الرئيسية الكفيلة بتعزيز الثقة المتبادلة بين الطرفين، وإلى درجة كبيرة، مصداقية المفاوضات نفسها؛ من قبيل التنفيذ الكامل لاتفاق موسكو بشأن منطقة وادي كودوري، وعدم استعمال القوة، ورفع الحظر المفروض من رابطة الدول المستقلة. وفي هذا الصدد، أكد الجانب الأبخازي على تحليّه بالمرونة في السعي إلى إيجاد حلول وسط بشأن تلك المسائل، بما في ذلك العمل تدريجياً على إنشاء قوة شرطة محلية في منطقة وادي كودوري العليا، بمساعدة دولية إذا اقتضى الأمر؛ واعتماد المجموعة المتكاملة من الوثائق المتعلقة بعدم استعمال القوة وعودة المشردين داخليا، التي تم بالفعل التفاوض بشأنها. أما بالنسبة لتدابير بناء الثقة الأخرى التي تم تحديدها في بون، ركّز الجانب الأبخازي على

سجله في تنفيذها. واقترح أيضا تنفيذ المقترحات التي تم تحديدها في بون قبل النظر في مقترحات جديدة. وأخيرا، أوضح الوفد الأبخازي أنه سيستمر في إصدار جوازات السفر الأبخازية على أساس طوعي بحت.

١٠ - وأشارت مجموعة الأصدقاء إلى الهدوء النسبي على خط وقف إطلاق النار خلال الأشهر القليلة الماضية، وشددت على أهمية تعاون الجانبين على صون الحالة الأمنية وتعزيزها. وفي هذا الصدد، كرّرت المجموعة نداءها العاجل لاستئناف عقد الاجتماعات الأمنية بين الجانبين والبعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في أقرب وقت ممكن، حيث يمثل ذلك متطلبا أساسيا من متطلبات التعاون والثقة. وبالنسبة لبناء الثقة، أعربت مجموعة الأصدقاء عن خيبة أملها إزاء عدم إحراز أي تقدم منذ انعقاد اجتماع بون في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وشددت على أهمية التنفيذ الكامل للمقترحات المتعلقة بتدابير بناء الثقة التي قدمتها مجموعة الأصدقاء في شباط/فبراير ٢٠٠٧ وأيدها مجلس الأمن.

١١ - وفي الوقت ذاته، لاحظت مجموعة الأصدقاء وجود أرضية مشتركة، على ما يبدو، فيما يتعلق بضرورة التركيز، بعد عام من تصاعد حالة انعدام الثقة، على العمل تدريجيا على إقامة علاقات عمل من جديد بين الجانبين في طائفة من المسائل. وشجعت جماعة الأصدقاء الجانبين على اتباع نهج عملي في هذا الصدد. وأحاطت المجموعة علما بعدد من المقترحات الجديدة المقدمة من الجانب الجورجي، إلا أنها حذّرت من إيجاد ارتباطات من شأنها أن تزيد من صعوبة تحقيق نتائج ملموسة. وكررت الإعراب عن التزامها بالرصد الدقيق لمدى تنفيذ الجانبين ما قدّمه من تأكيدات. وذكّرت مجموعة الأصدقاء أيضا بأن الخبرة الدولية متاحة أمام الجانبين في مجال التصدي للمسائل التي يغلب عليها الطابع التقني بشكل أكبر في جدول أعمالهما، وعرضت تقديم الدعم الملموس في مجالي التجارة والاتصالات. وشددت مجموعة الأصدقاء على ما توليه من أهمية لمسألة حفظ السلام. وأعادت التأكيد على الأهمية الأساسية لحق جميع اللاجئين والمشردين داخليا في العودة إلى أبخازيا، جورجيا؛ وشجعت الجانبين على أن يركزا على اتخاذ خطوات عملية نحو تهئية ظروف أفضل لعمليات العودة، وأول مراحلها العودة إلى مقاطعة غالي. وفي هذا السياق، أشارت المجموعة باهتمام إلى وجود إمكانية للنظر في المجموعة المتكاملة من الوثائق المتعلقة بعدم استعمال القوة وعودة المشردين داخليا واللاجئين، وشجعت الجانبين على إتمام صيغتها النهائية في أقرب وقت ممكن.

١٢ - ورحبت مجموعة الأصدقاء بتأكيد الجانبين مجددا على التزامهما بعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة. ومع التشديد على أن المسؤولية عن نجاح آليات تسوية النزاع تقع

على عاتق الطرفين نفسيهما، أعلنت مجموعة الأصدقاء تصميمها على مواصلة تقديم المساعدة إلى الجانبين والأمم المتحدة في إطار قرارات مجلس الأمن.

١٣ - وفي ٤ آذار/مارس، اعتمد برلمان الأمر الواقع الأبخازي، بيانا يؤيد تعليق المفاوضات مع الجانب الجورجي إلى أن تنسحب القوات الجورجية من منطقة وادي كودوري العليا. وإضافة إلى ذلك، أهاب بقيادة الأمر الواقع أن تتخذ التدابير اللازمة لإعادة إقرار "الولاية" الأبخازية على منطقة وادي كودوري العليا. وفي ٧ آذار/مارس، ناشد برلمان الأمر الواقع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والدول، وخاصة الاتحاد الروسي، النظر في الاعتراف باستقلال أبخازيا.

١٤ - وفي ٦ آذار/مارس، أعلن الاتحاد الروسي أنه، نظرا لتغير الظروف، بات يعتبر نفسه في حلّ من القيود التي وُضعت بموجب القرار، الصادر عن مجلس رؤساء الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بشأن التدابير الرامية إلى تسوية النزاع في أبخازيا، جورجيا (A/51/62-S/1996/74). واقترح على البلدان الأخرى الأعضاء في الرابطة أن تحذو حذوه. واعتبرت جورجيا القرار محاولة صريحة لانتهاك سيادتها وسلامتها الإقليمية، وحذرت من الآثار العملية التي قد تترتب على رفع القيود الصادرة عن رابطة الدول المستقلة، وبخاصة ما يتعلق منها باقتناء الممتلكات والاستثمارات ونشر المعلمين العسكريين الأجانب والقوات والأعتدة العسكرية. وأعلنت انتهاج سياسة "عدم التسامح إطلاقا إزاء عسكرة أبخازيا، جورجيا"، وتعهدت بالتعاون مع المجتمع الدولي لدرء تعقّد الأوضاع.

١٥ - وفي ١٥ آذار/مارس، أعادت القيادة الجورجية تأكيد التزامها بتسوية نزاعاتها الداخلية بالطرق السلمية، إلا أنها أعلنت معارضتها للتوقيع على وثائق جديدة بشأن عدم استعمال القوة في عملية تسوية النزاع، مشيرة إلى أن اتفاقات وقف إطلاق النار السابقة قد أدّت إلى فقدان أبخازيا.

١٦ - وفي ١٣ و ١٩ و ٢١ آذار/مارس، عقد مجلس الدوما الروسي جلسات استماع بشأن التماس كل من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الحصول على الاعتراف والاستقلال. وفي ٢١ آذار/مارس، اعتمد الدوما بيانا اعتبر فيه، مع الإعراب عن دعم سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية، أن تعديل سياسة الاتحاد الروسي أمر ضروري في ضوء إعلان كوسوفو استقلالها من جانب واحد. ودعا الدوما السلطة التنفيذية إلى تعزيز ما تقدمه للمواطنين الروس المقيمين في أبخازيا من مساعدة وحماية، وخاصة في ضوء سعي جورجيا للانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي. وشدد على الحاجة إلى الإبقاء على الأشكال القائمة لحفظ

السلام إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق لتسوية النزاع، وإلى النظر في إمكانية زيادة قوام قوة حفظ السلام. واقترح أيضا أن تنظر السلطة التنفيذية في الإسراع بالاعتراف باستقلال أبخازيا.

١٧ - وفي ٢٤ آذار/مارس، وصفت وزارة الخارجية الجورجية بيان الدوما بأنه محاولة للتدخل الصريح في شؤون جورجيا الداخلية، معربة عن قلقها بصفة خاصة إزاء دعوة الدوما إلى الإسراع بالاعتراف بأبخازيا. وأعربت عن اعتقادها بأن البيان قد أظهر أن الاتحاد الروسي قد حرم نفسه من أي حق في ادعاء القيام بدور الوسيط المحايد في عملية تسوية النزاع. وحذرت أيضا من أن أي تعديل لنشر قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة دون موافقة السلطات الجورجية في أبخازيا سيشكل عملا عدوانيا ضد دولة جورجيا.

١٨ - وفي ٢٨ آذار/مارس، أوجز الرئيس ساكاشفيلي مقترحات جورجيا بشأن تسوية النزاع. وهى تشمل: منح استقلال ذاتي غير محدود وإقامة نظام اتحادي واسع النطاق، مدعمين بضمانات دولية؛ وحصول الأبخاز على تمثيل سياسي واسع في الهياكل الرسمية في جورجيا، بما في ذلك إنشاء منصب جديد هو منصب نائب الرئيس يتولاه مواطن أبخازي؛ وحق الاعتراض على التشريعات والقرارات المتصلة بالمركز الدستوري لأبخازيا، جورجيا، والمسائل المتصلة بثقافة الأبخاز ولغتهم وعرقهم؛ وإنشاء منطقتين اقتصاديتين حرتين في مقاطعتي غالي وأوشامشيرا ثراقبان بصورة مشتركة؛ ودمج دائرتي إنفاذ القانون والجمارك تدريجيا. واقترح أيضا أن يصبح الاتحاد الروسي، إلى جانب عدد آخر من أعضاء المجتمع الدولي، وسطاء في النزاع. وصرحت قيادة الأمر الواقع الأبخازية بأن تلك المقترحات غير مقبولة، وأكدت موقفها المتمثل في أن بناء علاقات حسن جوار مع جورجيا، على قدم المساواة، هو الموضوع الوحيد الذي لديها استعداد للنظر فيه.

ثالثا - التطورات في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة على طول خط وقف إطلاق النار هادئة عموما، وإن اشتدت حدة التوتر من حين إلى آخر. وكان هذا هو الحال بصفة خاصة في أعقاب احتجاز سلطات الأمر الواقع الأبخازية لثلاثة من رعايا جورجيا، هم صحفي ومصور ووالدته، في غالي في ٢٦ شباط/فبراير، ووقوع انفجار في قرية ناباكي في قطاع غالي في ٢٩ شباط/فبراير، أصيب فيه ثلاثة من أفراد ميليشيا الأمر الواقع الأبخازية. وأدت تلك التطورات إلى تعزيز القوات الأمنية على جانبي خط وقف إطلاق النار. وعقب أن وجه صحفيان جورجيان نداءات إلى نظرائهم الأبخاز، وتقدم أولئك الأبخاز بالتماس إلى قيادة

الأمر الواقع الأنجازية، أفرج عن الصحفيين في ٦ آذار/مارس وسُلموا إلى البعثة التي قامت بنقلهم عبر خط وقف إطلاق النار. وبعد الإفراج عنهم وانعقاد اجتماع بين الممثلين العسكريين الرفيعي المستوى من قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والجانب الجورجي، خفّت حدة التوتر وسحب الجانبان الأفراد الإضافيين من المنطقة الأمنية.

قطاع غالي

٢٠ - شملت الحوادث الإجرامية التي أبلغت عنها دوريات البعثة، خلال الفترة قيد الاستعراض، حادثة قتل ومحاولة قتل وحادثة إحراق و ١٠ حوادث سرقة. وتوفي أحد الضحايا في واحدة من حوادث السرقة لاحقا في المستشفى.

٢١ - وعقب الإفراج عن الصحفيين الجورجيين، قام أقارب ديفيد سيغوا وغيرهم من سكان غالي بسدّ مدخل مقر البعثة في قطاع غالي مطالبين البعثة بالمساعدة على التيقن من مكان وجوده.

٢٢ - ومن ٢٩ شباط/فبراير إلى ٥ آذار/مارس، أجرى الجانب الأنجازي تدريبات عسكرية في مناطق منها أوشامشيرا، استخدمت فيها الدبابات والأسلحة الصغيرة وقذائف الهاون. ورصدت البعثة بعض هذه التدريبات. وأصدرت ثلاثة تقارير بوقوع انتهاكات بسبب تقييد حرية حركة البعثة ووجود معدات عسكرية ثقيلة في المنطقة التي يقيّد دخول الأسلحة إليها.

٢٣ - وفي ١٨ آذار/مارس، ادّعى الجانب الأنجازي أنه أسقط مركبة جوية جورجية غير مأهولة بالقرب من ساحل أوشامشيرا. وسُمح للبعثة بمعاينة الحطام المنتشل، وبدا أنه لمركبة جوية غير مأهولة متوسطة الحجم. وقد سبق لسلطات الأمر الواقع الأنجازية أن أفادت بوقوع حوادث منفصلة انتهك فيها المجال الجوي الخاضع للسيطرة الأنجازية بمركبات جوية جورجية غير مأهولة، وحذّرت من أنها ستستعمل القوة إذا ما استمر تحليق الطائرات على هذا النحو.

٢٤ - وواصلت شرطة الأمم المتحدة التنسيق مع وكالات إنفاذ القوانين الأنجازية الكائنة بحكم الأمر الواقع في مقاطعات غالي وأوشامشيرا وتكفارشيلي. ونظمت ١٨ دورة تدريبية لصالح ١٠٤ من ضباط ميليشيا الأمر الواقع الأنجازية في مجالات الأمن المروري، وأساليب الشرطة التكتيكية، وعلم الأدلة الجنائية وإدارة عمليات الشرطة وغيرها من مهارات الشرطة، هذا بالإضافة إلى التبرع بالمعدات والكتب.

٢٥ - وانتهت حملة الخريف للتجنيد في قوات الأمر الواقع المسلحة الأنجازية في مقاطعة غالي في أواسط كانون الثاني/يناير. وتولى مسؤولو حقوق الإنسان في البعثة النظر في ادّعاءين بالتعرض للتجنيد القسري، وبقوا على اتصال مع هذين المجندين.

٢٦ - كما واصلت البعثة متابعة الخطط التي تستهدف إصدار "جوازات سفر" أبخازية للمقيمين في مقاطعة غالي. وفي حين أنه أعطيت التعليمات لرؤساء إدارات الأمر الواقع ورؤساء القرى بخصوص هذه العملية، ظلت إجراءات الإصدار مبهمّة. وما يشغل البعثة هو أنه لا ينبغي أن يفرض على المقيمين في غالي التخلّي عن جنسيتهم، فهذا يتنافى والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٢٧ - وتقوم البعثة حالياً بمتابعة بلاغات وردت عن حالات مورست فيها السخرة، ربما شملت التهديد والاعتداء البدني، في مقاطعتي تكفار شيلي وأوشامشيرا. وقد أثارت البعثة هذه المسألة مع سلطات الأمر الواقع الأبخازية.

قطاع زوغديدي

٢٨ - ظلت الحالة في قطاع زوغديدي هادئة بشكل عام، غير أن بعض التوترات قد نشأت فيما يتصل بالحوادث المذكورة في الفقرة ١٩ من هذا التقرير.

٢٩ - وقام أقارب الصحفيين المحتجزين وزملاؤهم بمظاهرات عند جسر إنغوري قبالة مقر البعثة في زوغديدي، فأعاقوا حركة البعثة مؤقتاً.

٣٠ - ومنذ ٢٩ شباط/فبراير، لاحظت البعثة إجراء تعزيزات كبيرة للمراكز الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، بما في ذلك نشر القوات الأمنية في المواقع الأمامية على مقربة شديدة من خط وقف إطلاق النار. وأدى هذا إلى قيام الجانب الأبخازي بتعزيز مراكزه (انظر الفقرة ١٩ أعلاه). وكثفت قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة من دورياتها بإنشاء مراكز لها محمولة على ناقلات الجنود المصفحة من طراز BTR على جانبي خط وقف إطلاق النار. وحثّت البعثة على الالتزام بالأحكام التي تحدد المسافة بين مواقع هياكل إنفاذ القوانين وخط الفصل بين القوات عند ٦٥٠ متراً كحد أدنى. وشددت أيضاً على أهمية الالتزام بالحدود المتفق عليها لأعداد أفراد الأمن في المنطقة الأمنية.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استأنفت قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة تسيير الدوريات في معظم أجزاء المنطقة الأمنية على الجانب الخاضع لسيطرة جورجيا. ويتمسك الجانب الجورجي بموقف مؤداه أنه لا ينبغي لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة أن تقوم بدوريات في المنطقة التي يقيد دخول الأسلحة إليها إلا بإخطار مسبق. وعُقد عدد من الاجتماعات الثلاثية بين قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ووزاري الدفاع والداخلية في جورجيا والبعثة في مقر البعثة في زوغديدي. وكانت الاجتماعات عنصراً فعالاً في وقف تصاعد الحالة في أواخر شباط/فبراير.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة مراقبة التحركات الروتينية لأفراد ومركبات وزارة الداخلية إلى منطقة وادي كودوري العليا. وقلت التحركات الأرضية بدرجة كبيرة مقارنة بالفترات المشمولة بالتقارير السابقة. إلا أن عدد التحليقات الجوية قد زاد. وأصدرت البعثة خمسة بلاغات بوقوع انتهاكات، وكان معظمها يخص حالات منعزلة لمركبات عسكرية شوهدت داخل المنطقة الأمنية.

٣٣ - وشملت الحوادث الإجرامية، التي أُبلغت إلى دوريات البعثة، حادثتي قتل وخمس حوادث اختطاف وثمانٍ حوادث سطو.

٣٤ - ونظمت شرطة الأمم المتحدة ١٦ دورة تدريبية لصالح ١٥١ ضابط شرطة في مجال أساليب الشرطة التكتيكية، والدفاع عن النفس، والتعامل مع المشتبه فيهم، وإسهام المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة، والعنف العائلي، والسيطرة على أعمال الشغب والتجمهر، والتعامل مع الأسلحة، والمسائل المتعلقة بشرطة المرور وغير ذلك من المهارات الشرطية. كما نظمت عددا من المناسبات في إطار برنامج إسهام المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة وبرنامج منع الجريمة. ونفذت شرطة الأمم المتحدة ٢٩ دورة مشتركة مع الشرطة المحلية داخل المنطقة الأمنية وأجرت ١٦٤ زيارة رصد لمرافق الشرطة المحلية لتقييم أداء وكالات إنفاذ القوانين المحلية ولتزويدها بمشورة الخبراء. كما عقدت شرطة الأمم المتحدة ٦١ اجتماعا مع هيئة قيادة الشرطة الجورجية بشأن مختلف المسائل المتعلقة بعمل الشرطة، وأجرت استقصاءات عامة عن المسائل المتصلة بالأمن العام في مجتمعات محلية مختلفة. كما تبرعت للشرطة المحلية بالمعدات والكتب.

منطقة وادي كودوري

٣٥ - قيّدت الظروف المناخية القاسية أنشطة البعثة في منطقة وادي كودوري خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتم سحب فريق البعثة في أديارا. بمنطقة وادي كودوري العليا مرتين: مرة في أواخر كانون الثاني/يناير ومرة في شباط/فبراير. وجرى تخفيض أنشطة أفراد وزارة الداخلية الجورجية في منتصف كانون الثاني/يناير، ونُفذ باستخدام النقل الجوي الكثير من عمليات مناوأة الأفراد التي جرى مراقبتها. وجرى أيضا تخفيض الأنشطة الأنجازية في منطقة وادي كودوري السفلى.

التطورات على نطاق البعثة

٣٦ - استمر تعليق عقد الاجتماعات الرباعية الأسبوعية المتعلقة بالمسائل الأمنية في منطقة النزاع. وواصل فريق تقصي الحقائق المشترك التحقيق في اختفاء ديفيد سيغوا. وقد

عقد الفريق سبعة اجتماعات إلى الآن. وفي الاجتماع الأخير، أدلى اثنان من الشهود بمزيد من المعلومات.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة إجراء المشاورات مع الطرفين بشأن تعزيز قدرتها على المراقبة، وخاصة من خلال نشر المركبات الجوية غير المأهولة (انظر S/2008/38، الفقرات ٣٩-٤١ و ٥٧). وقدم كبير المراقبين العسكريين عدة إحاطات إلى الجانبين وإلى قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لهذا الغرض.

رابعاً - التعاون مع قوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة

٣٨ - استمر التعاون الوثيق بين البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في تنفيذ ولايتيهما. وواصلت قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة توفير الحراسة للبعثة في منطقة وادي كودوري السفلى خلال التناوب الدوري لأفراد البعثة من وإلى قاعدة فريق كودوري التابعة لها. وقدمت قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة أيضاً المساعدة لقواعد البعثة الأمامية المؤقتة، التي كانت تقام على نحو دوري على جانبي خط وقف إطلاق النار.

خامساً - قضايا حقوق الإنسان

٣٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا، تعزيز حماية حقوق الإنسان وتقديم الدعم إلى المنظمات غير الحكومية المحلية. وأجرى المكتب زيارات منتظمة لتفقد مرافق الاحتجاز، وقام برصد المحاكمات وتقديم الخدمات الاستشارية القانونية للسكان المحليين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استقبل المكتب ٤٦ زائراً في سوخومي. وقام المكتب بجمع معلومات مباشرة من الضحايا والشهود ومن مصادر موثوقة أخرى. وقام برصد ومتابعة حالات فردية تتصل بمراعاة الأصول القانونية، والحق في محاكمة عادلة، ومعاملة المحتجزين، وشغل ممتلكات الغير على نحو غير مشروع، والحق في السكن اللائق، وحقوق السكن والملكية. وأعرب المكتب عن قلقه إزاء معاملة سلطات الأمر الواقع لآخر محكوم عليه بالإعدام متبق في أبخازيا. ورصد المكتب عن كثب ظروف احتجاز الأشخاص الثلاثة المنتمين عرقياً لجورجيا الذين ألقى القبض عليهم في ٢٦ شباط/فبراير جهاز أمن الدولة الأبخازي الكائن بحكم الأمر الواقع وأفرج عنهم في ٦ آذار/مارس (انظر الفقرة ١٩ أعلاه). وخلال الزيارات اليومية للمحتجزين، لم يبلغ أي منهم عن سوء المعاملة أثناء الاحتجاز. وقدم المكتب لهم المشورة القانونية.

٤٠ - وقامت لوز آربر، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بزيارة أبخازيا، جورجيا، أثناء زيارتها لجورجيا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير. واجتمعت المفوضة السامية في تبيليسي برئيس جورجيا وأمين المظالم وغيرهما من المسؤولين وممثلي المجتمع المدني. واجتمعت أيضا بسلطات الأمر الواقع الأبخازية وممثلي المجتمع المدني الأبخازي في سوخومي وغالي. وحثت السيدة آربر القيادة الأبخازية على مواصلة السعي إلى إيجاد حلول مستدامة ومستندة إلى الحقوق لمشكلة المشردين داخليا، مع إيلاء اهتمام خاص بحماية حقوق الملكية. وشددت أيضا على أهمية توفير الفرص التعليمية باللغات الأم، وكفالة الحق في حرية الحركة لجميع السكان المحليين، بما في ذلك فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية وفرص العمل.

٤١ - وفي الفترة من ٤ إلى ٧ شباط/فبراير، عقد المكتب، وجهة الاتصال المعنية بالشؤون الجنسانية في البعثة، وشرطة الأمم المتحدة، حلقة دراسية في بيتسوندنا عن حماية النساء والقصر من العنف العائلي. وشارك ٢٢ مشاركا من المحكمة الأبخازية العليا الكائنة بحكم الأمر الواقع، ومكتب المدعي العام، ووزارات الداخلية والعدل والتعليم، والمنظمات غير الحكومية، وغير ذلك من الكيانات، في الحلقة الدراسية التي اضطلعت بتنفيذها منظمة La Strada Ukraine الأوكرانية غير الحكومية ووزارة الداخلية الأوكرانية.

سادسا - الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإصلاح

٤٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أتمت البعثة إصلاح خط الكهرباء في قرية خاميشكوري بمقاطعة خوبي، وإعادة إمدادات المياه إلى المدرسة في قرية تسارشي بمقاطعة تكفارشيلي. ويُتوقع أن يستفيد نحو ٥٠٠ ١ أسرة معيشية من هذين المشروعين. واستمر العمل في بناء مركز جديد للشرطة في قرية ليا بمقاطعة تسالينجيخا، ويُستهدف إتمامه في أيار/مايو ٢٠٠٨. ووقعت مذكرة تفاهم مع رئيس إدارة الأمر الواقع في أغوغوب بمقاطعة تكفارشيلي لإصلاح عيادة القرية. وأتمت البعثة تنفيذ مشروع تدريبي مدته أربعة أشهر لصالح ٢٤ محتجزا بسجن دراندا بهدف تيسير إعادة إدماجهم في المجتمع مستقبلا.

٤٣ - وأتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ برنامج لتوفير مصادر الرزق بتمويل من المفوضية الأوروبية وحكومة النرويج، وبدأ في الاضطلاع بأنشطة لإصلاح شبكات المياه وإدارة الدخل في مقاطعات أوشامشيرا وتكفارشيلي وغالي. وأتم البرنامج الإنمائي أيضا إصلاح شبكات الإمداد بالمياه في كفيمو بارغيي، ولابرا، وشلو - موكفا، وشاي سوفهوز، وماهونديزا، مما أدى إلى تعزيز فرص حصول نحو ٦ ٧٠٠ شخص على المياه وتحسين نوعية المياه التي يحصلون عليها.

٤٤ - وفي شباط/فبراير، أعلنت حكومة جورجيا أنها ستتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إطار "التوجهات الاستراتيجية"، وأبدت اهتماما خاصا بأنشطة للوقاية وبناء الثقة على صعيد المجتمعات المحلية، وبالمشاريع التعليمية، إلى جانب إجراء الإصلاحات الأساسية للمأوى وإدارة الدخل. وواصلت مفوضية شؤون اللاجئين وشركاؤها المنفذون - مجلسا اللاجئين الدائمكي والنرويجي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون - الاضطلاع بالأنشطة في إطار هذه الاستراتيجية، وهذا يتضمن أنشطة إصلاح المأوى والمدارس والهياكل الأساسية، وتعبئة المجتمعات المحلية، والائتمان البالغ الصغر، وإدارة الدخل، والأنشطة التدريبية، هذا إلى جانب توزيع الخطب على المدارس في مقاطعات غالي وأوشامشيرا وتكفارشيلى. وشجّع التنفيذ المشترك لمشاريع المساعدة على التفاعل بين مجتمعات العائدين والمجتمعات المحلية.

٤٥ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الاضطلاع بجهودها الرامية إلى تحسين نوعية الرعاية الصحية للأمومة والطفولة وتعزيز فرص الوصول إليها. وزوّدت المؤسسات الصحية في أبخازيا، جورجيا، بما يلزمها من المساعدة التقنية والمعدات واللوازم الطبية لتنفيذ حملة لتحصين الأطفال. واستمرت اليونيسيف في دعم تعزيز وقاية أضعف شرائح الأطفال والنشء من العنف والإيذاء والاستغلال. وأتمت إصلاح مدرسة في مقاطعة أوشامشيرا.

٤٦ - وواصل برنامج الأغذية العالمي مساعدة أضعف فئات السكان، بالتعاون مع المنظمة الدولية للرؤية العالمية، من خلال برنامجي الغذاء مقابل العمل، والغذاء مقابل التعليم. وضمن إطار برنامج الغذاء مقابل التعليم، تم تقديم حصص إعاشة للاستهلاك المتري لما يربو على ١٠٠٠ من أكثر الأطفال تعرضا للخطر في ٨٢ مدرسة في أوشامشيرا وتكفارشيلى وغالي وغولريشي وسوخومي.

٤٧ - وواصلت منظمة إنقاذ الطفولة تنفيذ المشروع الممول من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بغرض الوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية في أبخازيا، جورجيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تنظيم عدد من الدورات التدريبية التي تستهدف تعزيز القدرة المحلية على التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أبخازيا، جورجيا. وبدعم مالي من مفوضية شؤون اللاجئين، وفّرت منظمة إنقاذ الطفولة كذلك مجموعات الاختبار التشخيصي وغيرها من المعدات الطبية والمختبرية. ويتمويل من مكتب الشؤون الإنسانية بالمفوضية الأوروبية ومن مفوضية شؤون اللاجئين، بدأت منظمة Première Urgence في تنفيذ مشاريع تستهدف دعم المزارعين والحرفيين

والتجّار وإصلاح ١٠٠ منزل في غالي وأوشامشيرا وتكفارشيلى. كما أتمت إصلاح اثنين من مباني السكن الجماعي في تكفارشيلى، وأربعة منازل مفردة بتمويل من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ووزارة الخارجية الفرنسية.

سابعاً - مسائل الدعم

٤٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تنفيذ حملتها للتوعية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونفذت البعثة برنامج الأمين العام التوجيهي الإلزامي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكان العمل، حيث عُقدت دورات تدريبية لموظفي البعثة. ووُزعت المواد وعرضت في منطقة البعثة.

٤٩ - وأُنجزت وحدة السلوك والانضباط تقييماً لمخاطر سوء السلوك في البعثة وقُدّمت ما يلزم من توصيات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تقديم الإحاطات إلى الأفراد العسكريين والمدنيين الوافدين، عن المساواة بين الجنسين في عمليات حفظ السلام.

ثامناً - الجوانب المالية

٥٠ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٣/٦١ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مبلغ ٣٥ مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ستقتصر تكاليف الإنفاق على بعثة المراقبين حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على المبلغ الذي اعتمدته الجمعية العامة.

٥١ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ كانت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص بالبعثة تبلغ ١٨,٤ مليون دولار. وكان مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة في جميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٢ ٧١٩,٤ مليون دولار.

٥٢ - وسُددت تكاليف المرافق الطبية المقدمة إلى البعثة من حكومة ألمانيا عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨، كان مجموع المبالغ المستحقة نظير المرافق الطبية ٨٨ ٦٤٨ دولاراً.

تاسعاً - ملاحظات

٥٣ - في حين أن الأشهر الثلاثة الماضية قد شهدت بعض لحظات التوتر بين الجانبين، فإن تقدير البعثة العام للحالة الأمنية في منطقة مسؤوليتها ما زال يوضح استقرارها نسبياً. وهذا

تطوّر محمود، إذ يتجلى التحسّن عند المقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وأود أيضا أن أرحب بالحوار الذي يُجرى بانتظام على جانب زوغديدي من خط وقف إطلاق النار بين وزارة الداخلية في جورجيا، وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، والبعثة. ويحدوني الأمل في أن يُستكمل هذا الحوار قريبا باستئناف الاجتماعات الدورية التي تتناول المسائل الأمنية بمشاركة الجانبين الجورجي والأبخازي.

٥٤ - وحقا، يجب ألا يُدخر جهد لكفالة استمرار هذا المنحى الإيجابي، وذلك من خلال أمور منها التقيد الصارم بالقواعد المتفق عليها بشأن تقييد نشر كلا الجانبين للقوات في المنطقة الأمنية. والتوتر الشديد الذي اتسمت به فصول طويلة من عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ لم يفد عملية السلام. بل على العكس، زاد من تضائل فرص إقامة الحوار التي كانت في الأصل ضئيلة نتيجة لعمق مشاعر الريبة المتبادلة. ولعلّ الحفاظ على الاستقرار لفترة متصلة على طول خط وقف إطلاق النار وفي منطقة وادي كودوري يعزّز فرص إصلاح العلاقة المتردية بشدة بين الجانبين. وتواصل الأمم المتحدة رصد الحالة في منطقة التراع والتحقق من مدى اتساقها مع الاتفاقات وقرارات مجلس الأمن المتصلة بها.

٥٥ - وفي هذا السياق، تميّز الخطوات التي اقترحتها مجموعة الأصدقاء عام ٢٠٠٧ ونوقشت ثانية في اجتماع جنيف الأخير يومي ١٨ و ١٩ شباط/فبراير بالوجهة بشكل خاص، وإني أشارك مجموعة الأصدقاء الأسف لعدم إحراز تقدم يُذكر في تنفيذ تلك الخطوات حتى الآن. ولا يسعني في هذا الصدد سوى أن أشدد على صحّة وجهة نظر رسّختها سنوات خبرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، ومفادها أن الخطوات الصغيرة والنجاحات الجزئية أمر ضروري لاستدامة عمليات السلام الطويلة الأمد، ومن المؤكد أن العملية الجورجية الأبخازية ينطبق عليها ذلك. وقد أحطت علما أثناء اجتماع جنيف بنشوء شيء من الأرضية المشتركة في هذا المجال بإقرار الجانبين بإمكانية إعادة علاقات العمل بينهما تدريجيا في طائفة من المسائل. وسيكون التنفيذ، كما هو الحال دائما، أمرا رئيسيا. وقد سرّرت بملاحظة استعداد أعضاء مجموعة الأصدقاء لأن يقدموا المساعدة إلى الجانبين في هذا الصدد، وأعرب استعداد الأمم المتحدة لأن تدعم المجموعة حتى يتكلل هذا النهج بالنجاح.

٥٦ - وقد أوجزت في تقريرتي السابق (S/2008/38) الصعوبات التي كانت تعترض عملية السلام في ذلك الوقت. وهذه الصعوبات، إلى جانب تعقد البيئة الخارجية المتزايد، ما زالت قائمة، ومن الحتمي أن تؤثر في دور البعثة. وفي الوقت ذاته، ما زال صحيحا الآن، كما كان صحيحا في الماضي، أن التطورات التي حدثت على أرض الواقع خلال الفترة قيد الاستعراض المشمولة بالتقرير تؤكد أهمية وجود البعثة لتعزيز الاستقرار في منطقة التراع، وإقامة تعاون

عملي بين الجانبين، والعودة إلى الحوار. ولذا، فإنني أوصي بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٥٧ - وأحتتم التقرير بالإعراب عن تقديري لممثلي الخاص، جان أرنو، وأفراد البعثة لما يبذلونه من جهود دؤوبة. وأتوجه بالشكر إلى مجموعة الأصدقاء، التي لا غنى عن مشاركتها في مواصلة ما أقوم به من جهود شخصية، وإلى المجموعة الكبيرة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي تواصل الإسهام في عملية السلام.

المرفق

البلدان المساهمة بمراقبين عسكريين (في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٨)

البلد	عدد المراقبين العسكريين
الاتحاد الروسي	٤
الأردن	٧
ألبانيا	٣
ألمانيا	١٢
إندونيسيا	٤
أوروغواي	٣
أوكرانيا	٥
باكستان	*١٠
بنغلاديش	٨
بولندا	٥
تركيا	٥
الجمهورية التشيكية	٥
جمهورية كوريا	٧
الدانمرك	٥
رومانيا	٢
السويد	٣
سويسرا	٤
غانا	١
فرنسا	٣
كرواتيا	٣
ليتوانيا	٢
مصر	٦
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٥
منغوليا	١
مولدوفا	١
النمسا	٢
نيبال	١
نيجيريا	١
هنغاريا	٧

البلد	عدد المراقبين العسكريين
الولايات المتحدة الأمريكية	٢
اليمن	١
اليونان	٥
المجموع	١٣٤

* هذا العدد يشمل كبير المراقبين العسكريين.

البلدان المساهمة بأفراد الشرطة المدنية (في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٨)

البلد	عدد أفراد الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي	٢
ألمانيا	٤
أوكرانيا	*١
بولندا	٢
الجمهورية التشيكية	٢
السويد	٢
سويسرا	٢
غانا	١
الفلبين	٢
المجموع	١٨

* هذا العدد يشمل مستشار الشرطة الأقدم.

